

١٨١

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

بسم : الجمعة ١٢ رجب سنة ١٣٩٨ هـ. الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٧٨ م. العدد ٢٧٩

الفهرس

صفحة	
١٦٥٥	نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٨ نظام اللوازم
١٦٦٥	نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٨ النظام المالي
١٦٧٠	نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٨ نظام معدل لنظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية
١٦٧١	نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٨ نظام معدل لنظام رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية
١٦٧٢	اتفاقية نقل جوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الكورية
١٦٨٠	اتفاقية تبادل الايدي العاملة بين جمهورية باكستان الاسلامية والمملكة الأردنية الهاشمية
١٦٨٢	نظام عطاءات الاشغال الحكومية
١٦٨٤	نصحيح خطا

نحو الحسين بن علي بن الحسين

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤ .

تأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٨

نظام اللوازم

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للعبارة والكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

اللوازم	الاموال المنقولة اللازمة للدائرة والتأمين عليها اوصيانتها وكذلك الخدمات
الدائرة	وتعني اية وزارة او دائرة رسمية او مجلس او سلطة او مؤسسة او هيئة عامة تابعة للحكومة .
الوزير	وزير المالية .
الوزير المختص	الوزير فيما يختص بوزارته والدوائر التابعة لها ولغايات هذا النظام تشمل كلمة الوزير .
	أ - رئيس الوزراء فيما يختص برئاسة الوزراء والدوائر التابعة لها .
	ب - رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب عند غيابه فيما يختص بمجلس الامة .
	ج - رئيس اية دائرة يمارس بموجب قوانين او أنظمة خاصة صلاحيات الوزير فيما يتعلق بتلك الدائرة .
المدير	مدير عام دائرة اللوازم .
وكيل الوزارة	وكيل اية وزارة ولغايات هذا النظام تشمل عبارة (وكيل وزارة) السكرتير العام لرئاسة الوزراء وامين عام مجلس الامة ومدير عام او امين عام اية دائرة مستقلة واي موظف يقوم مقام اي منهم في حالة غيابه .
اللوازم الخاصة	اللوازم التي يقتصر استعمالها عادة على دائرة معينة او عدد محدد من الدوائر وتكون حيازة هذه اللوازم في تلك الدائرة اساسا في تحقيق الاهداف المنوطة بها .

(الفصل الاول)

الشراء

زائد عامة

المادة ٣ - أ - لا تبشر اية عملية شراء تتجاوز قيمتها المقدرة (٣٠٠٠) دينار الا بموجب طلب شراء صادر عن وكيل الوزارة او عن يفوضه بذلك وان يكون معززا بمسند التزام مالي او بأذن بالشراء صادر عن دائرة الموازنة العامة .

ب - يجب ان يرفق طلب الشراء المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة بوصف واف للوازم المطلوب شراؤها وكذلك بمواصفات كاملة ودقيقة وواضحة لها بما في ذلك طريقة التعليب او التغليف او الحزم ووحدة المادة والكمية المراد شراؤها .

المادة ٤ - يقدم طلب الشراء الى الجهة المختصة بالشراء قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد ، ولا ينظر الى اي طلب على انه مستعجل الا اذا كانت حالة الاستعجال ناشئة عن حاجة طارئة لايسهل توقعها او التنبؤ بها .

المادة ٥ - يطبق مبدأ المنافسة بين المنافسين او الباعين في جميع عمليات الشراء كلها كان ذلك ممكنا وبالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء مناسبة .

المادة ٦ - يراعى في عمليات الشراء الحصول على اللوازم بافضل الاسعار لمصلحة الخزينة العامة مع مراعاة درجة الجودة المناسبة والشروط الافضل للحكومة .

المادة ٧ - يمنع في جميع عمليات الشراء تجزئة اللوازم للتشابه المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

لوائح الشراء

المادة ٨ - يتم شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء كلما كان ذلك مفيدا وعمليا وذلك وفقا للظروف السائدة عندا شراء على انه يجوز للجهة المختصة بالشراء بموافقة الوزير المختص شراء اللوازم بالمفاوضة (التلزم) في اي من الحالات التالية مع مراعاة مبدأ المنافسة بين الباعين ما امكن ذلك : -

- أ - شراء لوازم تقتضيها مواجهة حالة عامة طارئة .
- ب - وجود ضرورة عاجلة لاتسمح باجراءات طرح عطاء .
- ج - اذا كانت قيمة اللوازم لاتتجاوز (٣٠٠٠) دينار .
- د - شراء خدمات مهنية او فكرية او ثقافية .
- هـ - اذا كان الشراء يتم خارج المملكة .
- و - شراء لوازم محددة الاسعار من قبل السلطات الرسمية .
- ز - شراء لوازم من مؤسسات علمية او تربوية او ثقافية .
- ح - عند شراء المواشي .
- ط - اذا كان من غير الممكن الحصول على اللوازم الا من مصدر واحد فقط .
- ي - اذا طرح عطاء ولم يكن بالمستطاع الحصول من خلاله على عدد مناسب من المنافسين او لم تكن الاسعار في العطاء معقولة او عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها عن طريق العطاء .

ك - شراء لوازم للتدريب او التعليم كالاغلام والمخطوطات .
ل - شراء خدمات تشتمل على اعمال صيانة او اصلاح او استبدال او فحص دون ان يكون حجم العمل معلوما عند الشراء .

م - شراء قطع تبديلية او اجزاء مكملات او آلات او ادوات او مهمات لا تتوفر لدى اكثر من مصدر واحد بنفس درجة الكفاءة .

ن - عند النظر في توحيد الصنف او التقليل من التنوع او لغرض التوفير في اقتناء القطع التبديلية .

س - عند وجود نص قانوني او اتفاقية دولية توجب ذلك .

المادة ٩ - تنظم اجراءات العطاءات وشروط الدخول فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب توفرها في المناقصين بموجب تعليمات تنظيمية عامة يصدرها الوزير وتنتشر في الجريدة الرسمية وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه اية دائرة .

المادة ١٠ - يطرح المدير العطاءات ويحدد ثمناً للدعوة الى كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحق بها وقيمة العطاء على انه يجوز للمدير توزيع الدعوة مجانياً على المناقصين وعلى الملحقيات التجارية الاجنبية وعلى الشركات الاجنبية غير المقيمة في الاردن التي تطلبها او يرى توجيهها لها .

صلاحية الشراء :-

المادة ١١ - يتم شراء اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ - للمدير المديرية التابعة للدائرة في المركز او اعاقطة او اللواء والمسؤول عن ادارة وتنفيذ مشروع معين شراء لوازم :-

١ - لا تزيد قيمتها عن خمسين ديناراً بالطريقة التي يراها مناسبة .
٢ - لا تزيد قيمتها عن مائة دينار بناء على توصية لجنة مشتريات محلية من موظفين اثنين يعينها ب - لو كبل الوزارة شراء لوازم .

١ - لا تزيد قيمتها عن (٢٠٠) دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .
٢ - لا تزيد قيمتها عن (١٠٠٠) دينار بناء على توصية لجنة مشتريات من اثنين من موظفي الدائرة يعينهما .

٣ - مهما كانت قيمتها اذا كانت اسعار اللوازم المراد شراؤها محددة من قبل السلطات الرسمية .
ج - للوزير المختص شراء لوازم لا تزيد قيمتها عن (٣٠٠٠) دينار بناء على توصية لجنة مشتريات من اثنين من موظفي الدائرة يعينهما .

د - يتم شراء وبيع الحقوق والاعمال الادبية والفنية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية وتأجير واستئجار هذه البرامج مهما كانت قيمتها بقرار من الوزير المختص بناء على تنسيق وكيل الوزارة ، على انه يجوز في الحالات الاستثنائية شراء وبيع البرامج الاذاعية والتلفزيونية من قبل وكيل الوزارة وموافقة الوزير المختص وله تفويض وكيل الوزارة بتأجير واستئجار تلك البرامج .

هـ - تم طباعة الكتب المدرسية ولوازم الامتحانات وشراؤها بأية قيمة كانت بقرار من وزير التربية والتعليم بناء على توصية من لجنة شراء من موظفين اثنين يعينهما وزير التربية والتعليم وموظف من دائرة اللوازم يعينه الوزير .

و - يتم شراء وبيع اللوازم من اية دائرة الى دائرة اخرى بقرار من وكيلي السواريين والسعر الذي يتفقان عليه .

ز - يتم شراء لوازم البعثات الدبلوماسية في الخارج على الوجه التالي :

١ - بالطريقة التي يراها رئيس البعثة مناسبة اذا لم تزد قيمة اللوازم المراد شراؤها عن مائتي دينار او ما يعادلها بالعملة الاجنبية .

٢ - بقرار من رئيس البعثة بناء على توصية لجنة من اثنين من موظفي البعثة اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تتجاوز خمسة الاف دينار او ما يعادلها بالعملة الاجنبية على ان يراعى في الشراء مبدأ المنافسة ما امكن ذلك ، ويعين عضوا للجنة بقرار من رئيس البعثة

ح - مع مراعاة ماورد في الفقرات السابقة من هذه المادة لا تشتري اية لوازم او خدمات تزيد قيمتها عن (٣٠٠٠) دينار الا بقرار من لجنة العطاءات المركزية المشكلة بموجب احكام هذا النظام .

١٢ - على الرغم مما ورد في هذا النظام لا يجوز لأية دائرة شراء اية لوازم :-

أ - اذا كانت متوفرة لدى دائرة اللوازم .

ب - اذا كان قد جرى ابرام عقد توريد دوري لها من قبل او بواسطة لجنة العطاءات المركزية فلا يجوز شراؤها الا بموجب شروط ذلك العقد .

ج - اذا كانت دائرة اللوازم قد اعلنت عن نيتها في شرائها بموجب عطاء او طلبت الى الدوائر تزويدها بحاجتها السنوية او الفصلية من تلك اللوازم .

شراء من خارج المملكة :

المادة ١٣ - أ - يجوز شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة في اي من الحالتين التاليتين :-

١ - اذا لم تتوفر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعلم شراؤها عن طريق المراسلة .
٢ - اذا قررت الجهة المختصة بالشراء ان شراء تلك اللوازم من خارج المملكة مباشرة يصود بالنفع على الحكومة للاسباب التي يترتب عليها بيانها في قرارها .

ب - لرئيس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص الموافقة على ايفاد موظف او اكثر من موظفي الجهة المختصة بالشراء الى خارج المملكة لشراء اللوازم في اي من الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١ و ٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة ان يشترك في شراء تلك اللوازم موظف او اكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها وذلك بقرار من رئيس تلك البعثة .

المادة ١٤ - أ - مع مراعاة احكام الفقرتين (ب و ج) من هذه المادة تشكل لجنة العطاءات المركزية على الوجه التالي تكون متفرغة للقيام بالمهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام :-

١ - المدير

٢ - موظف من وزارة المالية يعينه

الوزير لانتقل درجته عن الرابعة

٣ - موظف من وزارة الصناعة

والتجارة يعينه وزير الصناعة

والتجارة لانتقل درجته عن

الرابعة

رئيسا

اعضاء

ب- للوزير ان يقرر تشكيل لجان عطاءات مركزية اخرى تتألف كل منها من ثلاثة اعضاء يعينون من الدوائر الممثلة في لجنة العطاءات المركزية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتوفر فيهم الشروط ذاتها ، ورأسها العضو الاقدم في الدرجة ، على انه يجوز للمدير ان يرأس ايسا من هذه اللجان .

ج- عند طرح اي عطاء لشراء لوازم خاصة باحدى الدوائر ينضم الى لجنة العطاءات المركزية التي تنظر في العطاء عضوان من موظفي تلك الدائرة يعينهها الوزير المختص على ان لا تقل درجة كل منهما عن الرابعة .

المادة ١٥- أ - تعقد لجنة العطاءات المركزية اجتماعاتها لشراء لوازم ذات استعمال عام بنصابها الكامل وتتخذ قراراتها بالايجاب او بالاكثريه وتعقد اجتماعاتها لشراء لوازم خاصة بحضور اغلبيه الاعضاء شريطة حضور احد العضوين المعيّنين بموجب الفقرة (ج) من المادة (١٤) من هذا النظام وتتخذ قراراتها بالايجاب او باكثرية الحاضرين .

ب- تصدق قرارات لجنة العطاءات المركزية من الوزير المختص عند شراء لوازم خاصة ، ومن الوزير عند شراء لوازم للاستعمال العام ، وتعتبر هذه القرارات نافذة المفعول بعد مرور (١٥) يوما من تاريخ استلامها من المرجع المختص بالتصديق اذا لم يتخذ ذلك المرجع بشأنها قرارا بالتصديق او بالرفض .

المادة ١٦- للجنة العطاءات المركزية الاستعانة بالخبراء والفنيين للافادة من خبراتهم في اي موضوع مطروح عليها وعلى جميع الدوائر التعاون الكامل مع اللجنة في ذلك ، وللوزير بناء على توصية رئيس لجنة العطاءات المركزية منح الخبراء والفنيين مكافآت مالية مناسبة تتناسب والاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .

المادة ١٧- للجنة العطاءات ان تعهد الى لجنة مشتريات او هيئة اجنبية القيام بعملية شراء اية اوازم نيابة عنها في الحالات التي يتعذر او يصعب على اللجنة القيام بالعملية .

المادة ١٨- يتولى المدير نيابة عن اية دائرة التوقيع على الاتفاقيات الخاصة باللوازم مع المتعاقدين تنفيذ القرارات الصادرة بشأنها عن لجنة العطاءات المركزية وله ان يفوض ايا من كبار موظفي دائرة اللوازم هذه الصلاحية .

لجان العطاءات الخاصة :

المادة ١٩- أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص تشكيل لجنة عطاءات خاصة تتألف من ثلاثة من كبار موظفي الحكومة بالاضافة الى كل من وكيل الوزارة المختصة والمدير ، لشراء لوازم لمشتري معين وذلك بالنظر لحجمه او لأن حكومة او هيئة اجنبية تساهم في تمويله .

ب- تعقد لجنة العطاءات الخاصة اجتماعاتها بكامل نصابها وتتخذ القرارات فيها بالايجاب او بالاكثريه وتصدق من كل من الوزير والوزير المختص وعند اختلافهما يرفع الامر الى رئيس الوزراء للبت فيه .

ج- مع مراعاة احكام هذا النظام تقرر لجنة العطاءات الخاصة المشكلة بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بموافقة الوزير المختص القواعد والشروط والاجراءات الواجب اتباعها في طرح عطاءاتها ودراستها وابرار العقود مع المتعاقدين بشأنها على ان تتقيد اللجنة بقدر الامكان بالتعليمات العامة الصادرة عن الوزير بمقتضى احكام هذا النظام .

الفصل الثاني

استلام اللوازم وادخالها في القيدود

المادة ٢٠- تشحن جميع اللوازم المشتراة من قبل لجان العطاءات المركزية الواردة لاية دائرة من خارج المملكة باسم المدير .

المادة ٢١- أ - تشكل في كل دائرة لجنة او اكثر تتألف من ثلاثة من موظفيها يعينهم الوكيل ، وتناط بها مهمة استلام اللوازم التي ترد للدائرة من المتعهدين وتزيد قيمتها على مائتي دينار ، وذلك بعد التثبت من مطابقتها للمواصفات والشروط المقررة في العطاءات والاتفاقيات المبرمة بشأنها .

ب- على لجنة الاستلام في اية دائرة تنظيم ضبط بشأن اللوازم الواردة اليها وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ توريد اللوازم المطلوبة يتضمن قبول اللوازم او رفض استلامها لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة ، وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمينية في حالة مخالفة احكام هذه الفقرة وينظم الضبط من عدد مناسب من النسخ تسلم احداها لمورد اللوازم .

ج- اذا قررت لجنة استلام اللوازم رفض استلام اللوازم الموردة لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة الى الجهة التي اصدرت قرار شراء اللوازم ويكون قرار تلك الجهة في قبول استلام اللوازم او رفض استلامها قطعي .

د - تعتبر اللوازم الموردة قبل قبولها نهائيا بحكم الامانة كما يعتبر بقاء اللوازم المرفوضة لمخالفتها للمواصفات والشروط المطلوبة في مستودع اية دائرة او لديها بحكم الامانة ايضا ولا يجوز استعمال اي جزء من تلك اللوازم في الحالين او صرفها او التصرف بها باية صورة من الصور ، وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمينية لاي موظف يخالف احكام هذه الفقرة .

المادة ٢٢- يجري استلام المساعدات والهبات بمطابقتها على كشف الشحن او اية وثيقة اخرى تبين مواصفات المواد وكيانها ويجري ادخالها في القيدود وفق الاصول المتبعة في ادخال اللوازم المشتراة .

المادة ٢٣- أ - يجري ادخال اللوازم في قيد المستودع بعد استلامها من قبل لجنة الاستلام مباشرة ، على ان تكون معززة بالوثائق التالية :-

- ١ - مستندات الادخال .
- ٢ - ضبط لجنة الاستلام او طلب المشتري المحلي .
- ٣ - الفاتورة او بوليصة الشحن .

كلد من الأشغال

ب- تعزز مستندات اخراج اللوازم التي تم نقلها من مستودع لآخر بمستندات ادخال صادرة عن المستودع الذي نقلت اليه تلك اللوازم

ج- تسلم اللوازم المصنعة او المحولة الى المستودع بموجب مستند ادخال يبين فيه رقم مستند اخراج اللوازم الاساسية التي استعملت في عملية التصنيع او التحويل.

المادة ٢٤- اللوازم الزائدة على ارصدة السجل او القطع او الاجزاء التي تم استخراجها من لوازم جرى شطبها تقيد عهدة في قيود اللوازم حسب الاصول .

المادة ٢٥- تمسك كل دائرة القيود والسجلات والبطاقات اللازمة وتنظمها وفق احداث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

الفصل الثالث

صرف وبيع واتلاف وشطب اللوازم

المادة ٢٦- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على النموذج المقرر لهذه الغاية موقعا من وكيل الوزارة او من يفوضه .

المادة ٢٧- يتم اخراج اللوازم بموجب مستند اخراج معزز بنسخة طلب صرف لوازم على ان يوقع مستند اخراج من مستلم اللوازم

المادة ٢٨- أ - اذا قرر وكيل الوزارة ان اية لوازم في دائرته قد اصبحت غير صالحة وان جميع الطرق قد استنفذت للاستفادة منها بصورة اقتصادية فتباع بواسطة لجنة ثلاثية من موظفي الدائرة بيعها وكيل الوزارة وهذه اللجنة يبيع تلك اللوازم بالمزاودة العلنية او المزاودة السرية بطريقة الظرف المختوم ولها ان تضع الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذا .

ب- يجري بيع اللوازم غير الصالحة والموجودة لدى البعثات الدبلوماسية الاردنية من قبل لجنة برئاسة رئيس البعثة وعضوية اثنين من موظفي البعثة يعينها رئيسها .

المادة ٢٩- أ - اذا اقتنع وكيل الوزارة بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة الدائرة للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز له ان يقرر اتلافها اصوليا وشطبها من القيود .

ب- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف او بأية وسيلة اعلان اخرى مناسبة .

المادة ٣٠- تباع اللوازم الحكومية الصالحة والفائضة عن حاجة اية دائرة بعد استنفاد جميع الطرق للاستفادة منها في تلك الدائرة او في اية دائرة اخرى الى الاشخاص او الشركات او المؤسسات الاهلية بالسعر العادل الذي تقدره لجنة ثلاثية يشكلها وكيل الوزارة ، وتتولى بيع تلك اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

أ - اللوازم التي لا تتجاوز قيمتها الاصلية خمسمائة دينار بموافقة وكيل الوزارة .

ب- اللوازم التي تتجاوز قيمتها الاصلية خمسمائة دينار بموافقة الوزير المختص .

ج- منتجات المدارس المهنية ومراكز التدريب والابحاث واية مؤسسات مماثلة يجري بيعها وفقا للعمليات التي يضعها الوزير المختص لهذه الغاية :

المادة ٣١- لا يجوز تسليم اللوازم المباعة لغير الدوائر الحكومية الا بعد دفع عنها من المشتري وعلى امين المستودع المختص تعزيز مستند الاخراج برقم وتاريخ وقيمة ابصال قبض الثمن .

المادة ٣٢- للوزير المختص او وكيل الوزارة المفوض من قبله ان يهدي اية لوازم حكومية لا تريد قبضا على الحسمائة دينار للمؤسسات الرسمية العامة او الاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية او الرابطة الثقافية والفنية او اية حكومة او مؤسسة اقليمية او دولية او اجنبية انايات تحسين العلاقات بينها وبين المملكة وتبادل المعلومات معها ، واذا زادت قيمة اللوازم المراد اهداؤها على الحسمائة دينار فيؤخذ بموافقة رئيس الوزراء على ذلك .

المادة ٣٣- للوزير المختص او وكيل الوزارة المفوض من قبله ان يعبر او يؤجر او ينقل اية لوازم فائضة عن حاجة دائرته الى اية دائرة اخرى بحاجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٣٤- عند اتلاف او بيع اية لوازم غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة يجب ان تؤيد مستندات الاخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها اتلفت او بنسخة من قائمة البيع حسب مقتضى الحال . وان يشار في تلك الشهادة او القائمة الى الاذن الصادر بالاتلاف او البيع .

المادة ٣٥- للوزير المختص شطب اية خسارة تقع في اللوازم بغیر احوال او اختلاس اذا كانت قبضتها وقت الشطب لا تتجاوز (٣٠٠) دينار وفيما عدا ذلك لا تشطب اية خسارة الا بقرار من الوزير .

المادة ٣٦- أ - للوزير المختص تحصيل قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او اية خسارة وقعت فيها من المالكين او الموظفين المتسببين في ذلك ويجب ان يشار الى ذلك في القيود .

ب- عند شطب اللوازم المفقودة او الناقصة او غير الصالحة فيجب ان يشار الى اذن الشطب في قيود اللوازم .

المادة ٣٧- لو كبل الوزارة او من يفوضه خطيا اتلاف اللوازم عندما يتأكد ان هذه اللوازم اصبحت غير قابلة للاستعمال وان اتلافها امر ضروري على ان يتم الاتلاف باشراف لجنة ثلاثية يؤلفها لهذه الغاية . ويشترط في ذلك ان يؤيد طلب الاتلاف بشهادة ثلاثة من موظفي الدائرة تتضمن ما يلي :-
(نشهد اننا قد عابنا اللوازم المبينة ادناه التي هي في عهدة فوجدناها غير صالحة للاستعمال او للبيع ، ولذلك فأنا نوصي باتلافها) .

الفصل الرابع

الاشراف على اللوازم ومراقبتها

المادة ٣٨- يكون وكيل الوزارة مسؤولا عن الاشراف على اللوازم الخاصة بدائرته ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الاغراض المقررة لها بما في ذلك مالي :-

أ - تأسيس وحدة ادارية للوازم في الدائرة مهمتها حفظ وتخزين وصرف ومراقبة اللوازم في الدائرة وفق احكام هذا النظام .

ب- المحافظة على اللوازم والتأكد من صحة قيودها وتاريخ انتهاء صلاحيتها بين حين وآخر .

ج- تعيين لجان من ملاك الدائرة للتفتيش على المستودعات التابعة لها وجرد محتوياتها في اي وقت تراه تلك اللجان لازما على ان لا يقل عدد عمليات التفتيش عن مرة واحدة في السنة .

مكتبة من الأصول

المادة ٣٩ - لدارة اللوازم العامة بالتنسيق والتعاون مع الدوائر الأخرى تصنيف اللوازم وفق أحدث الأساليب المتبعة في إدارة اللوازم وتنظيم المستودعات وعلى تلك الدوائر تطبيق التصنيف الذي تقرره دائرة اللوازم العامة.

المادة ٤٠ - على أمين المستودع في أية دائرة أو أي موظف عهد إليه باستلام اللوازم فيها وفق أحكام هذا النظام أن يقدم كفاية عدلية بحدود وكيل الوزارة مقدارها وشروطها ، أن يقدم إلى وكيل الوزارة تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الأقل معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والناقصة .

المادة ٤١ - أ - يجري الاستلام والتسليم بين أمناء المستودعات في الدوائر أو من يمهدهم أية لوازم فيها بموجب قوائم مجرد مطابقة لقيود المستودع يتم توقيعها من المسلم والمستلم معا ويصادق رئيسها المباشر على توقيعها .

ب - إذا لم يتمكن أمين المستودع السابق لأي سبب من الأسباب من تسليم ما يمهدهم من لوازم لمن خلفه في إمارة المستودع فيتم التسليم إلى لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية بصورة مؤقتة .

ج - إذا ظهرت أية زيادة أو نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم منفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوقيع عليها من جميع الأطراف المشتركة في الاستلام والتسليم .

د - يتم تسليم واستلام اللوازم الموجودة لدى البعثات الدبلوماسية الأردنية في خارج المملكة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير المختص .

المادة ٤٢ - على الوزير أن يشكل لجنا خاصة لفحص أو مجرد مستودعات الدوائر وتفتيشها وتقديم تقارير بشأنها مرة على الأقل في كل سنة .

الفصل الخامس

مواد عامة

المادة ٤٣ - يجري قيد ما يتم تحصيله من قيمة اللوازم الناقصة أو المفقودة أو المباعة على النحو التالي : -

- أ - ما يحصل من تلك القيمة خلال السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الناقصة أو المفقودة أو المباعة من حسابها بقيد في حساب المصروفات المستردة والفصل والمادة التي صرفت منها .
- ب - ما يحصل من تلك القيمة في سنة غير السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الناقصة أو المفقودة أو المباعة من حسابها بقيد في حساب مادة (ائتمان لوازم الدوائر في فصل الواردات المختلفة من الموازنة العامة) .

المادة ٤٤ - يحظر الحاك والسج والشطب في القيود أو الطلبات أو المستندات الخاصة باللوازم ويجري التصحيح اللازم بالحبر الاحمر ويوقع عليه من قبل الموظف الذي اجري التصحيح .

المادة ٤٥ - تميز جميع اللوازم الحكومية بوسم خاص وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير كلما كان ذلك ممكناً .

المادة ٤٦ - اذا نشأت أية حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى احكام هذا النظام ، أو نشأ أي خلاف في تطبيقه ، فيرفع الامر الى مجلس الوزراء ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة أو ذلك الخلاف ويكون قراره قطعياً .

المادة ٤٧ - للوزير ان يصدر التعليمات التنظيمية العامة اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك النماذج والسجلات والقيود الخاصة بتنظيم وإدارة شؤون اللوازم .

المادة ٤٨ - أي موظف يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها في انظمة الخدمة المدنية والموظفين المعمول بها ، ولرئيس ديوان المحاسبة بموافقة رئيس الوزراء إحالة الموظف المخالف الى المجلس التأديبي اذا لم تتخذ بحقه أية اجراءات تأديبية من المرجح المختص .

المادة ٤٩ - تطبق احكام هذا النظام على جميع الدوائر الحكومية باستثناء الدوائر التي لها انظمة لوازم خاصة بها .

المادة ٥٠ - يلغى (نظام اللوازم) رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٨/٥/٢٤

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار فالح بركات	وزير الاعمال عدنان ابو عوده	وزير القربة والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الوقاف والشؤون والفنون الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم صلاح جمعة احمد عبدالكريم الطراونه	وزير العدل عبد الكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية وزير المالية سليمان غرار	وزير بالوكالة محمد الدباس
وزير التنقل سعيد بينو	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحس رئيس للبلاد ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٨

النظام المالي

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

الفصل الاول

اسم النظام والتعاريف

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لسنة ١٩٧٨) ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ;
المادة ٢ - يكون للمبارات والكليات التالية حيناً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الدائرة : وتعني اية وزارة او دائرة حكومية وتشمل اي مجلس او سلطة او مؤسسة او هيئة عامة تابعة للحكومة تقرر تطبيق احكام هذا النظام عليها .
الوزير : الوزير فيما يختص بوزارته والدوائر التابعة لها ولغايات هذا النظام تشمل كلمة (الوزير) :-

- أ - رئيس الوزراء فيما يختص برئاسة الوزراء والدوائر التابعة لها .
ب - رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب عند غيابه فيما يختص بمجلس الامة .
ج - رئيس اية دائرة يمارس بموجب قوانين او أنظمة خاصة بصلاحيات الوزير فيما يتعلق بتلك الدائرة .

الوكيل : وكيل اية وزارة ولغايات هذا النظام تشمل عبارة (وكيل الوزارة) :-
السكرتير العام لرئاسة الوزراء ، وامين عام مجلس الامة ومدير الشريعة ، ووكيل او مدير او امين عام اية دائرة مستقلة واي موظف يقوم مقام اي منهم في حالة غيابه .
موظف المحاسبة : اي موظف ذي مسؤولية نقدية او مالية مرتبطة مباشرة بواجباته الرسمية او ناشئة عنها او منوط به قبض الاموال الاميرية او حفظها او انفاقها وتشمل هذه العبارة جاني الواردات ومن يجوزته سلفة نفقات .

المادة ٣ - يطبق هذا النظام على جميع الوزارات والدوائر المدنية الداخلة في الموازنة العامة ومجلس الوزراء ان يقرر تطبيقه على الدوائر الاخرى ذات الاستقلال المالي والاداري والتي لها موازنات مستقلة خاصة بها .

الفصل الثاني

الواجبات العامة لموظفي المحاسبة

- المادة ٤ - أ - وزير المالية هو المسؤول عن حسابات الدوائر ومعاملاتها المالية ومراقبتها ، والتحقق من ان كل دائرة تقوم بمراجعة احكام هذا النظام في اعمالها المحاسبية والمالية ، ويعتبر الوزير مسؤولاً عن تنفيذ احكام هذا النظام فيما يتعلق بدائرته .
ب - موظفو المحاسبة مسؤولون عن القيام بالاعمال المالية المتعلقة بدوائرهم وفقاً لاحكام هذا النظام . بما في ذلك الالتزامات والنفقات وجباية الاموال الاميرية وحفظها وقيدتها بصورة اصولية سليمة .

الفصل الثالث

النفقات

- المادة ٥ - يصدر رئيس الوزراء اوامر مالية لمخصصات جلالة الملك والاسرة المالكة .
المادة ٦ - تتولى وزارة المالية مسؤولية تأمين المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الدوائر ، ويتولى الوزير صلاحية الاتفاق من مخصصات دائرته ، وله تفويض صلاحيته هذه لاي موظف رئيسي في دائرته على ان يبلغ وزير المالية خطياً بذلك .
المادة ٧ - تنظم مستندات الصرف معززة بالوثائق اللازمة ، على ان يشار في المستندات الخاصة بالرواتب والاجور الى براءة التشكيلات وبراءة زيادة الرواتب بحيث تتفق مع نظام تشكيلات الوظائف الحكومية ، كما يشار في المستندات الخاصة بصرف رواتب التقاعد الى قرار تفويض الراتب التقاعدي الصادر عن الجهة المختصة في وزارة المالية .

الفصل الرابع

اجراءات الصرف

- المادة ٨ - تنظم اجراءات الصرف المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام في الدائرة وفقاً للتعليمات التي يصدرها وزير المالية .
المادة ٩ - يجري صرف الرواتب والملاوات ورواتب التقاعد قبل ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء الشهر الذي تستحق عنه ، ويجوز صرفها قبل ذلك بقرار من وزير المالية .
المادة ١٠ - لوزير المالية بتنسيب من الوزير تدوير ارصدة الالتزامات المتعاقد عليها خلال السنة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية تمديد هذه السنة اذ دعت الضرورة لذلك .

كل من أشعل

المادة ١١ - تقيد المصروفات المستردة والمدفوعة خلال السنة في دفتر الخصصات لحساب الخزانة المالية التي تعود اليها تلك المصروفات . واما المصروفات المستردة التي دفعت في سنة مالية سابقة فتقيد في حساب الإيرادات .

المادة ١٢ - ١ - مجلس الوزراء بتنسيق من وزير المالية / الموازنة العامة صرف سلفة للدائرة على حساب خدمات عامة لم يرصد لها مخصصات في الموازنة العامة على ان تسدد تلك السلفة بموجب ملحق للموازنة .
ب - للوزير صرف سلفة مؤقتة او دائمة لاي موظف على حساب مخصصات مرصودة في الموازنة العامة او سلفة خدمات عامة مقرر عند تقضي الضرورة بذلك .

المادة ١٣ - ١ - اذا زادت سلفة النفقات على خمسمائة دينار فعلى حاملها فتح حساب خاص بها في بنك باسم وظيفته الرسمية ولا يجوز فتح الحساب باسمه الشخصي .
ب - ينخفض صرف السلف الرسمية للأنظمة والتعليقات ذاتها المتعلقة بانفاق ومراقبة المخصصات العامة ومعاملاتها ، ويعتبر حاملو السلف الرسمية مسؤولين شخصياً عن اي نقص يحصل فيها وعن اية مخالفة لتلك الأنظمة والتعليقات .

المادة ١٤ - يجري تسديد السلفة حال انتهاء الغرض منها او تجديد لها وفي جميع الاحوال يجب اجراء التسوية للسلفة في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية التي صرفت خلالها .

الفصل الخامس المقبوضات

المادة ١٥ - ١ - يتم قبض وتسجيل ايداع الاموال الاميرية في الدوائر وتدفع بصورة دورية الى وزارة المالية وفقاً للتعليمات التي يصدرها وزير المالية بهذا الشأن . ويعتبر موظفون المحاسبة الذين انيطت بهم صلاحية قبض تلك الاموال مسؤولين عنها شخصياً .

ب - لا يجوز استعمال الاموال الاميرية لاي غرض من الاغراض بعد قبضها من المكلفين ، ويجب تسليمها الى المحاسب المختص وفقاً للتعليمات المقررة بهذا الشأن .

المادة ١٦ - يتم قبض الاموال الاميرية بموجب ايصال رسمي يعطى الدافع نسخة عنها . ويجري قيد جميع المقبوضات من الاموال الاميرية في حساب الفصل والمادة المتعلقة بها في قانون الموازنة العامة للسنة المالية الجارية .

المادة ١٧ - ١ - ترد الاموال الاميرية المقبوضة في الحالاتين التاليتين :-

١ - اذا كان اي قانون او تشريع يميز ردها .
٢ - اذا كانت قد استوفيت خطأ وترد تلك الاموال في هذه الحالة بموافقة وزير المالية اذا تجاوز (١٠٠٠) دينار وبموافقة رئيس الوزراء بناء على تنسيق وزير المالية اذا زادت عن ذلك .

ب - ترد الاموال التي استوفيت خطأ في سنة مالية جارية من نفس الحساب الذي قيدت له ، اما الاموال التي استوفيت خطأ في سنة مالية سابقة فترد من مادة (المردود من واردات السنين السابقة) في الموازنة العامة للسنة المالية الجارية بموجب مستند صرف ينظم على حساب تلك المادة .

المادة ١٨ - على جميع موظفي المحاسبة وقابضي الاموال الاميرية ان يقدموا كفالات مالية مصدقة لدى الكاتب العدل بالقيمة التي يقرها الوزير على ان تتناسب مع قيمة مقبوضاتهم ومسؤولياتهم المالية ، وتحمل الدائرة رسوم الكفالة .

المادة ١٩ - ١ - يحدد وزير المالية بتنسيق من الوزير الحد الاعلى للارصدة النقدية التي يجوز لموظفي المحاسبة وقابضي الاموال الاحتفاظ بها .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (١) من هذه المادة يعين وزير المواصلات الحد الاعلى لكميات الطابع والاذون البريدية والاوراق الاخرى ذات القيمة المالية التي يجوز الاحتفاظ بها لدى مديري وموظفي مكاتب البريد .

ج - يحدد الوزير الطريقة التي يتم بموجبها حفظ الاموال الاميرية والطوابع والاذون البريدية والاوراق والمواد الاخرى ذات القيمة المالية .

المادة ٢٠ - ١ - يجوز حفظ الاموال العائدة الى الافراد او الهيئات الرسمية وغير الرسمية لدى الخزينة العامة وفيها في سجل الامانات بعد الحصول على موافقة وزير المالية وتخضع هذه الاموال في طريقة قبضها وقيدها وصرفها لاحكام هذا النظام ، ويجب اشعار اصحابها بقيمتها بالطرق الرسمية .

ب - كل امانة لا يطالب بها بعد مرور خمس سنوات من تاريخ قبضها تقيد في حساب الإيرادات العامة على انه يجوز ردها بعد تلك المدة الى اصحابها او مستحقيها بموافقة وزير المالية اذا كانت هناك اسباب مبررة لذلك .

الفصل السادس

الحسابات والسجلات والنماذج

المادة ٢١ - تحدد انواع واشكال السجلات والنماذج التي يجب على الدوائر مسكها واستعمالها وتنظيمها لاثبات وضبط العمليات والمعاملات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات وسائر الامور المالية في تلك الدوائر بموجب تعليمات يصدرها وزير المالية . ويتم طبع تلك السجلات والنماذج تحت اشراف وزارة المالية .

المادة ٢٢ - تحتفظ الدوائر بالسجلات والنماذج المالية المستعملة لمدة لا تقل عن سبع سنوات بعد انتهاء العمل بها ويجوز اتلافها بعد ذلك بأمر الوزير .

الفصل السابع الرقابة المالية

المادة ٢٣ - ١ - تشكل وحدة رقابة مالية في كل دائرة بقرار من وزير المالية من موظف او اكثر من موظفي وزارة المالية ممن تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة في المحاسبة والتدقيق والامور المالية ، وتناوبها مسؤولية متابعة تطبيق احكام هذا النظام ، والتحقق من ان النفقات تجري في حدود المخصصات الموصودة لها وان انفاقها يتم للغايات التي رصدت من اجلها .

ب - تكون وحدة الرقابة المالية مسؤولة امام وكيل وزارة المالية .

كل من أشعل

المادة ٢٤ - تقوم الدوائر الحكومية بتزويد وزارة المالية بتقارير دورية تتضمن خلاصة أعمالها المالية ، ويعد وزير المالية التفاصيل التي يجب ادراجها في تلك التقارير ومواعيد تقديمها .

المادة ٢٥ - أ - يعين وزير المالية خلال شهر كانون الثاني من كل سنة لجنا للفتيش والجرد تقوم بالاعمال التي يحددها وزير المالية في التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية بما في ذلك تعداد النقود والطوابع والاخون البريدية والاوراق المالية الاخرى في الدوائر ومراجعة ارصدها في البنوك وجرد الصناديق فيها .
ب - يترتب على لجنا الفتيش والجرد تقديم تقاريرها الى وزير المالية في موعد اقصاه ثلاثة اسابيع من تاريخ تعيينها ، ليرفعها الى رئيس الوزراء مع توصياته بشأنها .

المادة ٢٦ - أ - اذا تعلق تحديد المسؤولية في اي نقص او خسارة تقع في الاموال الاميرية فيشطب ذلك النقص او الخسارة بقرار من وزير المالية وتنسب الوزير المختص اذا كانت قيمة اي منهما لا تتجاوز (٥٠٠) دينار ، وبقرار من رئيس الوزراء وتنسب وزير المالية اذا زادت القيمة على ذلك .
ب - لغايات تطبيق هذه المادة يقصد بالاموال الاميرية النقود وما هو في حكمها كالطوابع ولكنها لا تشمل السوازم .

المادة ٢٧ - تقوم وزارة المالية باعداد الحساب الختامي لكل سنة ماليه وذلك خلال السنة التي تليها .

الفصل الثامن احكام عامة

المادة ٢٨ - للوزير ان يفوض خطيا اي موظف رئيسي من موظفي دائرته بممارسة كل او بعض الصلاحيات المناطة به بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٢٩ - للوزير تحديد الاجراءات واصدار التعليمات التنظيمية التي يراها ضرورية لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه .

المادة ٣٠ - لوزير المالية اصدار التعليمات التنظيمية والتفصيلية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٣١ - يلغى (النظام المالي) رقم (١) لسنة ١٩٥١ م .

١٩٧٨/٥/١٧

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والقروية والزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التبوين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاقتصاد سميد بينو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

في الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٨

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه في النظام الاصيل ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل تعريف عبارة (فضلة الطريق) الواردة في المادة (٢) من النظام الاصيل بشطب عبارة (مجلس الوزراء) الواردة في الفقرة (أ) من ذلك التعريف والاستعاضة عنها بكلمة (المجلس) .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٥/١٧

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والقروية والزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التبوين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاقتصاد سميد بينو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحي الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٧٨) ، ويقرأ النظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٥ كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ بالغاء البند (٢٥) من الفقرة (و) منه والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢٥ - بيض الاكل بقشره (٥) فلسات عن كل بيضة مستوردة .

١٩٧٨/٦/٧

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار هلال بركات	وزير الاعمال عفان أبو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايسوب	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايسوب	وزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التجوين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سميد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣٧) تاريخ ١٩٧٨/١/٢٥
تضمن الموافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الكورية
كلها التالي :

اتفاقية نقل جوي

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الكورية

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الكورية بوصفهما اطراف في معاهدة الطيران المدني
تؤولة للفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون اول سنة ١٩٤٤ ، ورغبة منها في عقد
نقطة لغرض انشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء اقليميهما قد اتفقتا على ما يلي :

المادة (١)

١ - لغرض هذا الاتفاق وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :-

أ - تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع
من شهر كانون الاول ١٩٤٤ ، وتشمل اي ملحق تابع لها وفقاً للمادة ٩٠ من تلك المعاهدة وأي تعديل
للملاحق او المعاهدة تم استنادا للمواد ٩٠ و ٩٤ منها .

ب - تعني عبارة (سلطات الطيران) في حالة المملكة الاردنية الهاشمية الطيران المدني / وزارة النقل ، وفي
حالة الجمهورية الكورية وزير النقل و / أو هيئة تحول ممارسة اي صلاحية يمارسها الوزير المذكور في
الوقت الحاضر أو اية مهام مماثلة .

ج - تعني عبارة (المؤسسة المعنية) مؤسسة الطيران التي يكون قد جرى تعيينها من أحد الطرفين المتعاقدين
باشعار خطي للطرف المتعاقد الآخر وفقاً للمادة ٣ من هذه الاتفاقية للقيام بعمليات الخدمات الجوية على
الطرق المحددة في هذه الاتفاقية .

د - تعني عبارة (الاقليم) فيما يتعلق بطرف متعاقد مساحات الاراضي والمياه الاقليمية المتاخمة لها والواقعة
تحت سيادة او سلطة او حماية او وصاية ذلك الطرف المتعاقد .

هـ - تعني عبارة (الخدمة الجوية) و (الخدمة الجوية الدولية) و (مؤسسة الطيران) و (التوقف لاغراض
غير تجارية) المعاني المحددة لكل منها على التوالي في المادة ٩٦ من المعاهدة .

و - تعني عبارة (الملحق) جدول الطرق التابع لهذه الاتفاقية او كما يعدل وفقاً لشروط المادة ١٤ من هذه
الاتفاقية .

ز - يعتبر الملحق جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وكل اشارة للاتفاقية تعني الاشارة الى الملحق الا اذا اشترط
عكس ذلك .

المادة (٢)

١ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لتمكين مؤسسته المعنية من انشاء
وتشغيل خدمات جوية دولية على الطرق المحددة في الملحق والمسماة فيما بعد (الخدمات المتفق عليها) و (الطرق
المحددة) على التوالي .

كلد من الأشهر

٢ - طبقا لشروط هذه الاتفاقية تتمتع مؤسسة الطيران المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين عند تشغيلها للخدمات المتفق عليها على الطوق المحددة بالامتيازات التالية :-

أ - حق التحليق دون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر .

ب - حق الهبوط في اقليم ذلك الطرف لأغراض غير تجارية و

ج - حق الهبوط في اقليم ذلك الطرف في النقاط المحددة لذلك الطريق في الجدول الملحق بهذه الاتفاقية لغرض انزال واخذ حركة دولية للركاب والبضائع والبريد .

٣ - ليس في الفقرة ٢ من هذه المادة ما يخول مؤسسة الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان تعمل من اراضي الطرف المتعاقد الاخر الركاب او الشحن او البريد لقضاء بدل او اجر الى نقطة اخرى تقع في اقليم ذلك الطرف المتعاقد الاخر .

المادة (٣)

١ - يحق لكل الطرفين المتعاقدين ان يعين بأشعار خطي للطرف المتعاقد الاخر مؤسسة طيران واحدة لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة يجب ان يكون هذا التعيين بأشعار خطي فيما بين سلطات الطيران اللذين للطرفين المتعاقدين .

٢ - عند استلام التعيين على الطرف المتعاقد الاخر ووفقا لنصوص الفقرات ٣ و ٤ من هذه المادة ان يمنح وبدون ابطاء تصريح التشغيل اللازم لمؤسسة الطيران المعنية .

٣ - يجوز لسلطات الطيران لدى أحد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ان تثبت لها انه تتوفر فيها الشروط المحددة في القوانين والانظمة التي تطبقها هذه السلطات عادة وبصوره معقولة بما يتلاءم ونصوص المعاهدة الخاصة بتشغيل لخدمات الجوية الدولية التجارية .

٤ - لا ي من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يسحب او يعلق الحقوق الممنوحة للمؤسسة المعنية والحددة في الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية او ان يفرض ما يراه ضروريا من الشروط على استثمار تلك الحقوق من قبل مؤسسة الطيران وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بان جزءا هاما من ملكية تلك المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها او في يد رعاياه .

٥ - كل طرف متعاقد له الحق في ان يعلق تصريح التشغيل او يوقف ممارسة المؤسسة المعنية من الطرف الاخر للامتيازات الممنوحة والمحددة في الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية او ان يفرض ما يراه ضروريا من الشروط على ممارسة تلك المؤسسة لهذه الامتيازات وذلك في حالة فشل تلك المؤسسة في تطبيق القوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح تلك الحقوق او اذا فشلت في التشغيل طبقا للشروط الواردة في هذه الاتفاقية ، ما لم يكن التعليق الفوري ، التوقيف او فرض الشروط ضروريا للحيلولة دون وقوع مخالفات لاحقة لتلك القوانين والانظمة او لسبب يتعلق بسلامة الملاحة الجوية فان مثل هذا الحق تشترط ممارسته بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر .

٦ - بعد مراعاة نصوص الفقرات ١ و ٢ من هذه المادة ، يجوز لمؤسسة الطيران المعنية والمرخص لها ان تبدأ باستثمار الخدمات المتفق عليها في اي وقت شريطة ان تكون قد وضعت تعرفه وفقا لاحكام المادة (٩) من هذه الاتفاقية وان تكون تلك التعرفة سارية المفعول فيما يخص تلك الخدمات .

المادة (٤)

- تفي طائرات المؤسسة المعنية التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين والعاملة على الخدمات الدولية وكذلك معداتها العادية وكميات الوقود ومواد التشحيم ومخزونات الطائرة (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) الموجودة على متن الطائرة من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش واية رسوم اخرى او ضرائب عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، شريطة بقاء هذه المعدات والمؤن على متن الطائرة حتى وقت اعادة تصديرها .

- تفي ايضا من نفس الرسوم والضرائب ، باستثناء الرسوم المتعلقة بالخدمة المشغلة :-

أ - مخزونات الطائرة المأخوذة في اقليم أحد الطرفين المتعاقدين ضمن الحدود الموضوعة من قبل سلطات

ذلك الطرف المتعاقد ولاجل الاستعمال على متن الطائرة المرتبطة بخدمات جوية للطرف المتعاقد الاخر .

ب - قطع النجار الداخلة الى اقليم أحد الطرفين المتعاقدين لتصليح وصيانة الطائرة المستعملة في الخدمات الجوية من قبل المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر .

ج - الوقود ومواد التشحيم المرسلة لتزويد طائرة مشغلة على خدمات جوية من قبل المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر ، ولو تستعمل على مقطع من الرحلة المشغلة فوق اقليم الدولة المتعاقدة التي حماها منها على متن الطائرة .

المواد المشار اليها في الفقرات أ ، ب ، ج أعلاه يمكن ان تظل تحت الاشراف او المراقبة الجمركية .

المادة (٥)

المعدات المنتظمة المنقولة وكذلك المواد والمؤن المتبقية على متن طائرات اي طرف متعاقد يمكن ازلها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر فقط بموافقة سلطات الجمارك في ذلك الاقليم ، في مثل هذه الحالة يمكن وضعها تحت اشراف طاقم المذكورة حتى اعادة تصديرها او التخلص منها بموجب الانظمة الجمركية .

المادة (٦)

- قوانين وانظمة أحد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى او الخروج من اقليمه بالنسبة للطائرة التي تعمل في الملاحة الجوية الدولية او رحلاتها فوق ذلك الاقليم يجب ان تطبق على المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، ويجب ان تطبق من قبل تلك الطائرة عند الدخول الى او الخروج من واثناء تواجدها في اقليم الطرف المتعاقد الاول .

- قوانين وانظمة أحد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى والنزول في او المغادرة من اقليمه بالنسبة للركاب وطاقم الطائرة بالبضائع او البريد مثل اجراءات الدخول والخروج والهجرة والمهاجرة والجمارك ايضا والمعايير الصحية يجب ان تطبق على المسافرين طاقم الطائرة ، البضاعة او البريد المحمول من قبل الطائرة التابعة للمؤسسة المعنية للطرف المتعاقد الاخر عندما تكون داخل اقليم الطرف المتعاقد الاول .

- يتعهد كل طرف متعاقد بعدم منح اية الامتيازات لمؤسسة الطيران التابعة له على المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر في تطبيق الانظمة والقوانين المنصوص عليها في هذه المادة .

- للمؤسسة المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين الحق في تأسيس مكاتب تمثيل لها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، هذه المكاتب قد تتضمن اجهزة تجارية ، تشغيلية وفنية .

المادة (٧)

- ١ - تعتبر شهادات صلاحية الطيران وشهادات الكفاءة والرخص الصادرة والمعتمدة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والسارية المفعول ، معتمدة لدى الطرف المتعاقد الاخر خلال فترة سريان مفعولها .
- ٢ - مع هذا ، لكل طرف متعاقد ان يحتفظ بحقه لغرض الرحلات فوق اقليمه في عدم الاعتراف بسريان مفعول شهادات الكفاءة والرخص الصادرة لرعاياه والمنوحة لهم من قبل الطرف المتعاقد الاخر او من قبل دولة اخرى .

المادة (٨)

- ١ - يجب ان تتاح فرصا عادلة ومتكافئة لمؤسسات طيران كلا الطرفين المتعاقدين في مجال استثمارها للخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة فيما بين اقليميهما .
- ٢ - عند تشغيل مؤسسة الطيران التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين للخدمات المتفق عليها في هذه الاتفاقية سوف تؤخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر بحيث لا تؤثر وبدون وجه حق على الخدمات التي يعرضها الاخير على كامل او جزء من نفس الطرق .
- ٣ - يجب ان يكون الهدف الرئيسي للخدمات الجوية المتفق عليها والمعرضة من قبل مؤسسة الطيران التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين تناسب شروط السعة مع الحاجات القائمة والتي يمكن توقعها من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين تلك المؤسسة . سيكون نقل الحمولة المحملة او المفرغة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر من وإلى نقاط على الطرق المحددة في اقليم دول اخرى ، غير تلك التي عينت المؤسسة ذا صفة مكحلة . حق هذه المؤسسة في أخذ الحمولة ما بين نقاط على الطريق المحددة واقعة في اقليم الطرف المتعاقد ونقاط في دول ثالثة يمارس بما تتطلبه مصلحة تطور مصلحة النقل الجوي الدولي بانتظام بحيث ترتبط السعة بما يلي : -
- أ - متطلبات حركة النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .
- ب - متطلبات حركة النقل في المناطق التي تعبرها الخدمات الجوية بعد الاخذ بعين الاعتبار الخدمات الجوية المحلية والاقليمية .
- ج - متطلبات التشغيل الاقتصادية لحركة النقل على الطرق العابرة .

المادة (٩)

- ١ - تعرفات الخدمات المتفق عليها يجب ان توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بها بما فيها كلفة الاستثمار والربح المعقول وطبيعة الخدمة (كستوى السرعة والملاءمة وتعريفات المؤسسات الاخرى لأي جزء من الطرق المحددة .
- ٢ - هذه التعريفات يجب ان تثبت وفقا للشروط التالية : -

- ١ - يتفق على التعريفات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة مع معدلات عمولة وكالة المرتبطة بها ، ان امكن ، لكل الطرق المحددة وقطاعاتها بين المؤسسات المعنية ويتم التوصل الى مثل هذا الاتفاق حيثما امكن من خلال جهاز تثبيت الاسعار التابع لمنظمة النقل الجوي الدولي ، التعريفات المتفق عليها تخضع لموافقة سلطات طيران كلا الدولتين المتعاقدين .

ب - اذا لم تتمكن مؤسسات الطيران المعنية المعنية من الاتفاق على التعريفات او لاي سبب آخر لم يتم الاتفاق على التعريفات طبقا لشروط الفقرة (٢ - أ) من هذه المادة : يتوجب على سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين ان تحاول اقرار تعرفة بالاتفاق فيما بينهما .

ج - اذا لم تتمكن سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على اي تعرفة مقدمة لهم طبقا للفقرة (٢ - أ) من هذه المادة او لم تتمكن من التوصل الى اقرار اي تعرفة طبقا للفقرة (٢ - ب) من هذه المادة ، فيجب ان يحل الخلاف طبقا لشروط المادة ١٣ من هذه الاتفاقية .

د - لا تدخل اي تعرفة جديدة الى حيز النفاذ اذا لم تتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المدني لاي من الطرفين المتعاقدين باستثناء الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ١٣ من هذه الاتفاقية ، تعليق تحديد التعريفات طبقا لشروط هذه المادة يبقى التعرفة المطبقة سارية المفعول .

المادة (١٠)

يمنع كل من الطرفين المتعاقدين للمؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر حق التحويل الى المكتب الرئيسي لنشر الإيرادات المتحققة في اقليم الطرف المتعاقد الاول ، اجراء تلك التحويلات على اي حال يجب ان يكون طبقا لقوانين وانظمة تبادل العملات الاجنبية للطرف المتعاقد الذي تحققت تلك العائدات فيه .

المادة (١١)

على سلطات الطيران المدني لكل طرف متعاقد ان تزود سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد الاخر بناء على طلبها بالبيانات الاحصائية او غيرها من البيانات التي تلزم بشكل معقول لاعادة النظر في السعة المعروضة من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاول على الخدمات المتفق عليها ، ويجب ان تتضمن هذه البيانات جميع المعلومات المطلوبة لتحديد حجم النقل الذي تؤمنه تلك المؤسسة المعنية في مجال الخدمات المتفق عليها ونقاط بداية وانتهاء هذا النقل .

المادة (١٢)

يجب ان يكون هنالك مشاورات منتظمة ومتكررة فيما بين سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين لتأكيد لقانون الوثيق في تنفيذ احكام هذا الاتفاق .

المادة (١٣)

اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يسعى الطرفان المتعاقدان في يادى الامر الى تسويته بطريق المفاوضات بينهما :

١ - اذا اختلف الطرفان المتعاقدان في التوصل الى تسوية بطريق المفاوضات فلهما حالة الخلاف بالاتفاق فيما بينهما الى شخص ما او هيئة او يعرض الخلاف بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم ثلاثية للفصل فيه ، كل طرف متعاقد يعين محكما واحدا منهم ، ويعين المحكم الثالث الذي سيعمل رئيسا لهيئة التحكيم من قبل المحكمين المعينين ، كل طرف متعاقد يجب ان يعين محكما خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ استلام اي طرف متعاقد اشعارا بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم في الخلاف ، يجب ان يعين المحكم الثالث خلال فترة

هكذا من الأشهر

(٦٠) ستين يوما لاحقة ، اذا فشل اي من الطرفين المتعاقدين في تعيين محكم خلال الفترة المحددة ، او اذا لم يتم تعيين المحكم الثالث فان اي طرف متعاقد قد يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني تعيين محكم او محكمين حسب مقتضى الحال ، في مثل هذه الحالة فان المحكم الثالث يجب ان يكون من مواطني دولة ثالثة ويجب ان يعمل كرئيس لهيئة التحكيم .

٣ . يتعهد الطرفان المتعاقدان بالتقيد بأي قرار يتم اتخاذه بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة (١٤)

١ . اذا ارتأى اي من الطرفين المتعاقدين انه من المرغوب فيه تعديل نصوص هذه الاتفاقية في اي وقت تله ان يطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر لغرض تعديل الاتفاقية الحالية ، اذا كان التعديل الملحق فقط فان المشاورات تكون بين سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين ، عندما توافق هذه السلطات على ملحق جديد او معدل فان التعديل المتفق عليه يسرى مفعوله بعد اخطارهم عن طريق تبادل للذكرات الدبلوماسية .

٢ . تعديل هذه الاتفاقية . لتصبح متلائمة مع اية معاهدة دولية تتعلق بالنقل الجوي وتدخل حيز النفاذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين .

المادة (١٥)

لأي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت يشاء ان يشعر الطرف الآخر برغبته في انهاء هذه الاتفاقية على ان يبلغ هذا الاخطار في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدني الدولية وفي هذه الحالة تعتبر هذه الاتفاقية منتهية بمجرد اثني عشر شهرا على تاريخ تسلم الطرف الآخر الاشعار الا اذا سحب هذا الاشعار بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المدة . واذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلامه الاشعار المذكور فيعتبر انه قد تسلمه بعد انقضاء اربعة عشر يوما من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولية للاشعار المذكور .

المادة (١٦)

تتم الموافقة على الاتفاقية الحالية من قبل كل طرف متعاقد وتدخل حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ آخر اشعار من اي من الطرفين المتعاقدين الى الآخر بان المتطلبات الدستورية قد تمت من اجل ادخالها حيز النفاذ . يجب ان تسجل هذه الاتفاقية واي مذكرات متبادلة بمقتضى المادة (١٤) لدى منظمة الطيران المدني الدولية . اثباتا لذلك قام الموقعون اذناه بما لهما من سلطات مخولة اليها من حكوماتيهما بتوقيع هذه الاتفاقية . حرر في عمان الاحد ١٤/٥/١٩٧٨ .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الشريف غازي راجان

مدير عام الطيران المدني

عن حكومة الجمهورية الكورية

سفير الجمهورية الكورية

في عمان

ملحق

الفصل « ١ »

الخطوط الاردنية

١ - الخط الذي سيشغل في كلا الاتجاهين بواسطة مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية :-

نقاط الانطلاق	نقاط توسط	نقاط الوصول	نقاط ماوراء
عمان	نقطتان في الشرق الاوسط	سيؤل	نقاط
	كراتشي		
	نقطة في الهند		
	كولومبو		
	سنگافوره		
	كوالالمبور		
	بانكوك		
	مانيبلا		
	هونغ كونغ		
	تايبه		

٢ - مؤسسة الطيران المعنية التابعة للمملكة الاردنية الهاشمية لها على اي من او كل رحلتها ، ان تخفف اي من النقاط الواردة اعلاه شريطة ان تكون الخدمات المتفق عليها على هذا الطريق بدايتها في نقطة في اقليم المملكة الاردنية الهاشمية .

الفصل « ٢ »

الخطوط الكورية

١ - الخط الذي سيشغل في كلا الاتجاهين من قبل مؤسسة الطيران المعنية من حكومة الجمهورية الكورية :-

نقاط الانطلاق	نقاط توسط	نقاط الوصول	نقاط ماوراء
سيؤل	تايبه	عمان	نقاط
	هونغ كونغ		
	مانبلا		
	بانكوك		
	سنغافوره او		
	كوالامبور		
	رانغون		
	كولومبو		
	نقطه في الهند		
	كراتشي		
	نقطتان في		
	الشرق الاوسط		

٢ - مؤسسة الطيران المعنية التابعة للجمهورية الكورية لها على اي من اوكل رحلاتها ان تحلف اي من النقاط الواردة اعلاه شريطة ان تكون الخدمات المتفق عليها على هذا الخط بدايتها في النقطة في اقليم الجمهورية الكورية :-

الفصل « ٣ »

من اجل ضمان تنفيذ هذا الاتفاق بصورة مرضية فان عدد الرحلات التي سيتم تشغيلها على الخطوط المحددة في الملحق يجب ان تقرر من قبل سلطات الطيران في الطرفين المتعاقدين بعد التشاور فيما بين مؤسستي الطيران المعينتين الطرفين المتعاقدين ، وذلك قبل البدء في تشغيل الخدمات .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٠٥ تاريخ ١٧/٥/١٩٧٨ المتضمن اتفاقية تبادل الايدي العاملة بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية باكستان الاسلامية بشكلها المرفق .

اتفاقية تبادل الايدي العاملة

بين جمهورية باكستان الاسلامية والمملكة الاردنية الهاشمية

توثيقاً للروابط الاخوية وتدعياً لاداء التفاهم والتعاون بين البلدين ورغبة منها في تنظيم عملية تبادل الخبرات تبادلتا اتفاق القطران على ما يلي :-

١- تتولى وزارة العمل الباكستانية (او الجهة المختصة) ووزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية تنظيم نقل الايدي العاملة بين البلدين والاشراف عليها وفقاً للاحتياجات وانظمة كل منها على ان يقوم الطرفان بتبادل المعلومات حول الاحتياجات والامكانيات المتاحة .

٢- تخضع اصدار تصاريح العمل بين البلدين الى وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية ووزارة العمل بالجمهورية الباكستانية .

٣- ١ - تعرض فرص الاستخدام المتوفرة في احدى البلدين على السلطات المختصة في البلد الاخر بغية الاستجابة لهذه الفرص في حدود الامكانيات المتوفرة .

٢ - تشمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام المحتملة وبياناً تفصيلياً بنود عقد العمل وظروفه ، واحوال المعيشة ، والحد الأدنى للاجور .

٤- يجوز لاصحاب الاعمال في كلا البلدين ان يتقدموا بطلب استخدام عمال معينين باسمائهم من البلد الاخر نظراً لمعرفة الشخصية بهم ، عن طريق السلطات المختصة في كلا البلدين .

٥- يبرم عقد كتابي فردي من اربع نسخ بين صاحب العمل والعمال ويوقع على هذا العقد كل منهما ، ويحتفظ كل منهما بنسخة على ان تزود السلطات المختصة في كلا البلدين بنسخة ، ولا يعد هذا العقد نافذا الا بعد اصدار تصريح العمل من السلطات المختصة في البلد الذي سيعمل فيه ، ويحدد في هذا العقد شروط الاستخدام وظروفه وعلى الاخص (اسم صاحب العمل ، عنوانه اسم العامل ، عنوانه ، نوع العمل ، مكان العمل ، الاجر ، مدة العقد ، شروط تجديده وانهاؤه) .

٦- يراعي الطرفان ان يكون لدى العامل جواز سفر صالح للعمل وشهادة خلو من السوابق وشهادة صحية تثبت خلوه من الامراض السارية من البلد الممتني اليه .

٧- لكل من البلدين الحق في اجراء الاختبارات اللازمة للعمال المطلوبين لديه وللتأكد من المؤهلات العلمية واللياقة الصحية المطلوب توفرها كما يكون لاصحاب الاعمال الحق في مباشرة الاجراءات المذكورة في هذه المادة بانفسهم او من يمثلهم .

مادة (٨) يتحمل صاحب العمل الذي ينقل عمالا وفقا لاحكام هذه الاتفاقية مصاريف سفرهم وعودتهم من البلد الذي يقيمون فيه الى البلد الذي سيحلون به ويعفى صاحب العمل من تحمل مصاريف عودة العامل في حالة تركه العمل بادرته قبل انتهاء مدة العقد او في حالة ارتكاب العامل خطأ جسيما يستوجب فصله دون منحه مكافأة بمقتضى القانون .

مادة (٩) يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال من رعايا الدول المعنية التي يأتون للعمل بها . كما يتمتع بنفس الحقوق والامتيازات العمال الذين انتقلوا للعمل قبل توقيع هذه الاتفاقية وفقا للقوانين والانظمة المرعية في البلدين .

مادة (١٠) تقوم السلطات المختصة في كل من القطرين بتسهيل اجراءات نقل العمال فيما بينهم في اطار القوانين والانظمة المرعية بما فيها تأشيرات الدخول والخروج .

مادة (١١) يقوم صاحب العمل باتخاذ الاجراءات الكفيلة للحصول على تصريح العمل والاقامة للعامل الذي يرغب في تشغيله من السلطات المختصة في بلده وفقا للاجراءات المتبعة في هذا الشأن .

مادة (١٢) يتفق للعامل ان يحول للبلد الذي ينتمي اليه جزءا من دخله طبقا للقوانين والنظم المالية في البلد الذي يعمل فيه .

مادة (١٣) في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى الى السلطات المختصة في البلد الذي يعمل فيه العامل طبقا للاجراءات القانونية المتبعة وذلك لتيسير الوصول الى تسوية النزاع وديا واذا تعذر ذلك يحال الموضوع الى الجهات المختصة وفقا للقانون .

مادة (١٤) برعى العمال الذين ينتقلون للعمل وفقا لاحكام هذه الاتفاقية قوانين وانظمة البلد الذي يعملون فيه وعليهم احترام العادات والتقاليد المحلية ولا يجوز لهم الاشتغال في الامور السياسية .

مادة (١٥) تتولى الاشراف على هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين تكون مهمتها :-

- ١ - متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية .
- ٢ - تليل اي صعوبات قد تحدث بشأن تطبيق هذه الاتفاقية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ عرضها عليا .
- ٣ - اقتراح باذخال اي تعديلات على الاتفاقية مما يجعل شروطها اكثر تمشيا مع مبادئ التضامن الاخرى بين البلدين وتجتمع اللجنة المشار اليها في المكان والزمان اللذين يحددهما الطرفان .

مادة (١٦) يعمل بهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا ما لم يبد احد الطرفين رغبته في انتهاء العمل بها قبل انتهاء المدة بسنة شهور .

مادة (١٧) تسري احكام هذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية الدالة على استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للموافقة عليها .

حررت من نسختين أصليتين باللغة العربية .

في اسلام اباد الموافق : ١٩٧٨/٤/٢٩

عن حكومة
الملكة الاردنية الهاشمية
عصام المجلوف
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

عن حكومة
جمهورية باكستان الاسلامية
ف . ك . بانديال
وكيل وزارة العمل / قسم الايدي العاملة

تعليمات

عطاءات الاشغال الحكومية

صادرة بالاستناد الى المادة (٤) من نظام الاشغال الحكومية رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٨

تنظيم أوراق ووثائق ودعوة العطاء

١- تقوم الدوائر والجهات المختصة بتنظيم واعداد اوراق ووثائق ودعوة العطاء بالشكل والنسخ المناسبة لعملية طرح الاشغال بالعطاء :

توجيه دعوة العطاء

١- توجه اوراق ووثائق دعوة العطاء من قبل رئيس لجنة العطاءات المختصة على الوجه التالي :-

أ - اما بالاعلان في صحيفة او اكثر . وفي حالة الاعلان عنها في صحيفة واحدة فقط فيجب ان تكون صحيفة اردنية منتظمة يومية . ويجب ان يوضح الاعلان موضوع وموقع الاشغال المطروحة بالعطاء ، وفئات المتعهدين المسموح لهم بالاشتراك في تقديم العروض ، وتوقيت آخر موعد يسمح فيه للمتعهدين بالحصول على اوراق دعوة العطاء وكذلك تقديم العروض وثمن وثائق ودعوة العطاء اذا تقرر تفاضي الثمن ب - او بارسالها بالبريد المسجل او تسليمها الى المتعهدين الذين يوافق رئيس لجنة العطاءات المختص على السماح لهم بالاشتراك في تقديم العروض .

٢ - اذا رأت الجهات المختصة تعديل موعد تقديم العروض يقوم رئيس اللجنة بإبلاغ ذلك بنفس الطريقة التي تم بها توجيه الدعوة الاصلية .

صناديق العطاءات

- ١ - يخصص للعطاءات صندوق خاص يغلق بثلاث غالات
- ٢ - يوضع الصندوق الخاص بلجنة العطاءات المركزية في غرفة رئيس قسم العطاءات في الوزارة او غرفة سكرتير اللجنة .
- ٣ - توضع الصناديق الخاصة بلجان عطاءات المحافظات ولجان العطاءات المحلية في غرف رؤساء هذه اللجان .
- ٤ - يكون مفتاح احدى الغالات الثلاثة بعهدة رئيس لجنة العطاءات المختصة ويكون مفتاحا الغالين الاخرين بعهدة عضوين آخرين من اعضاء اللجنة .

تقديم العروض للعطاءات

- ١ - يوجه المتعهدون عروضهم لرئيس لجنة العطاءات المختص في ظروف محتومة خلال المدة المحددة على ان تصل في الوقت المحدد لفتحها ويكتب على وجه الغلاف (عطاء بشأن) (فحوى العطاء) .
- ٢ - توضع العروض في صندوق العطاءات ، واذا لم يتوفر لدى اللجنة مثل هذا الصندوق أو اذا كان حجم وثائق العروض والعينات المقدمة بحيث يتعذر وضعها في الصندوق فتسلم الى رئيس لجنة العطاءات او الممثل المفوض من قبله .
- ٣ - اذا أرسلت العروض بواسطة البريد فيجب ان توجه لرئيس لجنة العطاءات .

كل من اشغل

فتح العروض للعطاءات

- ١ - تفتح العروض بحضور النصاب القانوني في الوقت المحدد . وكل عطاء يرد للجنة بعد هذا الوقت يرفض الا اذا توفرت للجنة القناعة بان العرض كان قد اودع للبريد او بواسطة التسليم قبل الوقت المحدد فلها عند ذلك قبول العرض .
- ٢ - اذا لم تتمكن اللجنة من فتح الصندوق لاي سبب فلها ان تؤجل فتحه الى موعد آخر . وعلى اللجنة ان تجيب على اي سؤال من المتعهدين المتقدمين عن الموعد الجديد .
- ٣ - تفتح العطاءات في جلسة علنية وبحضور من يرغب من المتعهدين ، ويسجل في تلك الجلسة مجموع اسعار العروض المقدمة من المتعهدين كما وردت وقبل التدقيق الحسابي

دراسة العروض وتقييمها

- ١ - تقوم اللجنة بدراسة العروض وتقييمها ولها ان تستعين بمن ترى من ذوي الخبرة .
- ٢ - تؤخذ في التقييم بعين الاعتبار الاسعار المقدمة واكتمال العروض ونوعية المواد والاعمال والبدائل المقترحة وبرامج التنفيذ ان طلبت .

احالة العطاء

- ١ - تحال الاشغال على مقدم اقل الاسعار الا اذا تبين للجنة ان الاسعار غير معقولة او لاية اسباب اخرى ترتبها اللجنة مما لا يضمن انجاز العمل كما تقتضيه المصلحة فلها عندئذ ان تحيل العطاء على المتعهد الذي ترى فيه الكفاءة والمقدرة من المشترين في المناقصة . على ان تبين الاسباب في قرار الاحالة وفي هذه الحالة يرفع القرار الى الوزير او الوزير المختص لبيت فيه نهائيا بالرفض او القبول .
- ٢ - اذا وجدت اللجنة ان الاسعار الموضوعة للعطاء مرتفعة بشكل غير معقول او لم يقدم اي عرض ، او قدم عرض واحد فقط فللجنة الحق باعادة طرح العطاء او تركه للوزير او الوزير المختص لتنفيذ العمل بالطريقة التي يراها مناسبة .
- ٣ - في حالة اعاده طرح العطاء يجوز للجنة احالته مهما كان عدد العروض المقدمة .

كفالة التقييد بالعروض وبدل دعوة ووثائق العطاء

- ١ - يجوز لرئيس اللجنة ان يطلب من المتعهدين في عوة العطاء تقديم كفالة بنكية او تأمين مناسب لضمان تقيدهم بعروضهم .

١- يجوز لرئيس اللجنة ان يستوفي ثمن دعوة ووثائق العطاء او التلزم حسب تقدير القيمة ووفق النسب التالية ويقيّد الثمن في حساب الواردات العامة على ان لا يشمل التقدير الفائدة القانونية والزيادات المسموح بها .

من ١٠٠٠ دينار - ٩٩٩٩ دينار	مبلغ (٥) دنانير
من ١٠٠٠٠ دينار - ٢٤٩٩٩ دينار	مبلغ (١٠) دنانير
من ٢٥٠٠٠ دينار - ٤٩٩٩٩ دينار	مبلغ (٢٠) دنانير
من ٥٠٠٠٠ دينار - ٧٤٩٩٩ دينار	مبلغ (٣٠) دنانير
من ٧٥٠٠٠ دينار - ٩٩٩٩٩ دينار	مبلغ (٤٠) دنانير
من ١٠٠٠٠٠ دينار - ١٩٩٩٩٩ دينار	مبلغ (٨٠) دنانير
من ٢٠٠٠٠٠ دينار - ٤٩٩٩٩٩ دينار	مبلغ (١٢٠) دنانير
من ٥٠٠٠٠٠ دينار - فبافوق	مبلغ (١٦٠) دنانير

٢- اذا اعيد طرح عطاء تقرر استيفاء ثمن الدعوة والوثائق ، يعفى المتعهدون الذين سبق لهم ان دفعوا ثمنها ، من ثمنها في المرة الثانية .

وزير الاشغال العامة
المهندس سعيد ديتو

تصحيح خطأ

١- ورد في المادة (٢) من النظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٨ المعدل لنظام كلية التمريض واستخدام للمرضات والمرضين والقبائل والقانونيات في القوات المسلحة الاردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٧٧٦ الصادر في ١٦ نيسان ١٩٧٨ على الصفحة ١٠٢٩ :-

تعديل الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام الاصيل خطأ والصواب هو :-
تعديل الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الاصيل

٢- ورد في آخر الفقرة (١٤) من الجداول الملحقه بتعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٧٧ المنشورة على الصفحة (١٧٨١) من عدد الجريدة الرسمية (٢٧١٨) الصادر في ١ آب ١٩٧٧ عبارة :-

والمجوهرات التقليدية - خطأ
والصواب هو :-
عدا المجوهرات التقليدية